

دور عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة في تقويم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم
للأوراق المالية (2018-2023)

**The Role of Internal Control of Corporate Governance on Performance
Evaluation and Reducing Investment Risk at Khartoum Stock
Exchange Market (2018-2023)**

عبد العال عبد الودود محمد حمزه

Abdelaal Abdelwadoud Mohamed Hamza

أستاذ إدارة الأعمال المشارك- قسم إدارة الأعمال- كلية إدارة الأعمال- جامعة المجمعة- المملكة العربية السعودية

Associate Professor of business Administration, Business Department- Faculty of Business Administration,
Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia
aa.hamza@mu.edu.sa

Accepted

قبول البحث

2024/7/30

Revised

مراجعة البحث

2024/7/4

Received

استلام البحث

2024 /4/13

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2024.14.5.1>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

دور عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة في تقويم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية (2018-2023)

The Role of Internal Control of Corporate Governance on Performance Evaluation and Reducing Investment Risk at Khartoum Stock Exchange Market (2018-2023)

الملخص:

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى فحص الدور الرئيسي للرقابة الداخلية في حوكمة الشركات في تقييم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ومع ذلك، حاولت الدراسة توضيح مفاهيم حوكمة الشركات وعناصر الرقابة الداخلية لتحديد دورها في تحسين الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار.

المنهجية: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي الاسترادي. تم تحديد مجتمع الدراسة من العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالمستويات الإدارية الثلاثة والبالغ عددهم 200 موظف تم أخذهم جميعاً بنظام الحصر الشامل من ثم تم تصميم الاستبانة وتحكيمها ومن ثم توزيع 200 استبيان على جميع العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية تم استرداد 190 استبانة فيما بلغت عدد الاستبانات التالفة وغير المستردة 10 استبانات فقط. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة وتقييم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية. **الخلاصة:** استناداً إلى هذه النتائج، قدمت الدراسة عدة توصيات، منها ضرورة نشر الوعي حول الرقابة الداخلية في الشركات بين الموظفين والالتزام بعملية الرقابة الداخلية. ويجب على الإدارة إجراء دراسات إضافية حول دور الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة؛ تقويم الأداء؛ مخاطر الاستثمار؛ سوق الخرطوم للأوراق المالية.

Abstract:

Objectives: This study aimed to examine the main role of internal control of corporate governance on performance evaluation and reducing investment risk at Khartoum Stock Exchange Market. However, the study tried to illustrate concepts of corporate governance and elements of internal control to major its role on improving performance and reducing investment risk.

Methods: The study has adopted both analytical descriptive and historical approaches. Study society were fixed about 200 staff representing all staff of Khartoum Stock Exchange. A questioner has been designed and distributed to all society.

Results: This study has reached some findings and results among them that: There is a statistical correlation between Internal Control of Corporate Governance and Performance Evaluation at Khartoum Stock Exchange Market. Also, there is statistical correlation between Internal Control of Corporate Governance and Reducing Investment Risk at Khartoum Stock Exchange Market.

Conclusion: Based on these findings this study has suggested several recommendations such as it is necessary to spread awareness of internal corporate control among staff of companies and to commit with process of internal control. Management must conduct further studies on role of internal control in reducing investment risk.

Keywords: Corporate Governance; Internal Control; Performance Evaluation; Risk Management; Khartoum Stock Exchange Market.

المقدمة:

نظام الرقابة الداخلية عبارة عن جهاز فعال وقوي يجب توافره في كافة منظمات الأعمال بغض النظر عن طبيعة ومجال عملها، سواء أكانت في المجال الاقتصادي، أم السياسي، أم العسكري، أم الاجتماعي، أم الثقافي، ويهدف بصورة مباشرة إلى تطبيق أسس الحكم الرشيد والرقابة، وتنفيذ القوانين والتشريعات التي تعدّ بوصلة للعمل الأخلاقي، وتتمثل في أجهزة الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام مثل ديوان الموظفين والمظالم، ولجان مكافحة الخسائر بالفساد، والضوابط الجمركية وغيرها، وفي مؤسسات القطاع الخاص مثل مجالس الإدارة، ولجان المراجعة، والضبط الداخلي، والتي تستهدف الأوراق المالية، والميزانيات، ودوائر شؤون الموظفين وغيرها.

إنّ وجود نظام فعال للرقابة الداخلية الفاعلة في عناصر القطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، يساهم في توفير المعلومات، ويرفع درجة القدرة على مراقبة عمل الشركات، ويُلقى الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة، ويزيد الثقة، ويعمق دور سوق المال، ويزيد القدرة على تخزين المدخرات، ويرفع معدلات الاستثمار، ويحافظ على حقوق صغار المستثمرين، كما يعزز نمو وازدهار المنظمات.

مشكلة الدراسة:

رغم تبني سوق الخرطوم للأوراق المالية لخطط وسياسات لتقليل مخاطر الاستثمار وتقويم الأداء واتباع نظام رقابة داخلية إلا أن مستويات الأداء مازالت دون الطموحات والتوقعات سيما وأن مخاطر الاستثمار مازالت مرتفعة رغم الجهود المبذولة من إدارات هذه الشركات. عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما دور عناصر الرقابة الداخلية لحكومة الشركات في تقويم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار وتنبثق منه التساؤلات الآتية:

- هل تؤثر عناصر الرقابة الداخلية في تقويم الأداء بشركات سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
- ما دور عناصر الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الاستثمار في شركات سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- شرح مفهوم وأهداف عناصر الرقابة الداخلية للحكومة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- التعرف على دور عناصر الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تسليط الضوء على معوقات تقويم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تقديم مقترحات وتوصيات بناءً تساعد صناع القرارات بسوق الخرطوم للأوراق المالية في تبني سياسات وخطط فعالة تساهم في تقليل مخاطر الاستثمار وتقويم الأداء.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعات غاية في الأهمية في عالم اليوم كما أنها تضيف للبحث العلمي من خلال إثراء العلوم والمعارف كما تمثل إضافة للمكتبات العربية وتفيد الباحثين والأكاديميين وصناع القرارات في سوق الخرطوم للأوراق المالية إذا تم تبني تطبيق النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تسعي هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عند مستوى دلالة (0.05) بين عناصر الرقابة الداخلية للحكومة وتقويم الأداء في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- توجد علاقة عند مستوى دلالة (0.05) بين عناصر الرقابة الداخلية للحكومة وتقليل مخاطر الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيان، أما البيانات الثانوية من الكتب والدوريات، والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والمواقع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: سوق الخرطوم للأوراق المالية (الخرطوم – السودان).
- الحدود الزمنية: (2018 – 2023).
- الحدود البشرية: العاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات

حوكمة الشركات عبارة عن نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقة يتم إدارة الشركة والرقابة عليها. (خليل والعشماوي، 2008، 27-28). كما تعرف بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها (Demirag, 2000, 15). كما عرفت على أنها تنظيم الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول (لطفي، 2011، 48).

ثانياً: عناصر الرقابة الداخلية

• تعريف الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية بمثابة عمليات يتم تصميمها وتنفيذها بواسطة المكلفين بها الحكم والإدارة والموظفين الآخرين بهدف توفير ضمانات مناسبة حول تحقيق أهداف المؤسسات فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. كما تعتبر عناصر الرقابة الداخلية أحد الأركان الرئيسية لتفعيل منظومة الحوكمة. وركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار ومسؤوليات جميع المشاركين في عملية إعداد وضبط جودة التقارير المالية للشركات (رضا، 2011، 63).

• أنظمة الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة رعاية المؤسسات (COSO) من ستة مكونات أساسية:

1. بيئة الرقابة.
 2. تقدير المخاطر.
 3. أنشطة الرقابة.
 4. المعلومات والاتصال.
 5. المراقبة والضبط.
 6. ضوابط أنظمة الرقابة الداخلية
- تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية على عدة عوامل من الضوابط:
1. الضوابط المالية لضمان دقة التقارير المالية، والسجلات المحاسبية المعدة من قبل مدققي الحسابات.
 2. ضوابط التشغيل لضمان جودة العمليات.
 3. ضوابط الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الأخلاقية.
 4. ضوابط تقنية المعلومات لضمان سرية البيانات، وسلامة أنظمة المعلومات.
 5. ضوابط إدارة المخاطر.
 6. الضوابط المادية.
 7. ضوابط الإدارة.
 8. ضوابط الفصل بين المهام.

• إجراءات الرقابة الداخلية

تتمثل إجراءات الرقابة الداخلية في القيام بإعداد التقارير المالية وإدارة المخاطر لحماية أصول المنشأة من النهب والاحتيال، وفعالية العمليات، ومؤشر قياس الأداء لقياس أداء الشركة، ومدى سعيها للوصول إلى أهدافها، ومدى النمو والتطور للمنشأة (عبد العال، 2006، 61).

• مبررات الرقابة الداخلية

1. التقليل من مخاطر أعمال الشركة.
2. ضمان استمرار الأداء الفعال للمنظمة شركة.
3. التأكد من التزام الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة.
4. تعود معظم هذه الأسباب إلى الهدف النهائي المتمثل في استمرار الشركة في العمل.

• أنواع الرقابة الداخلية

1. المحقق: مصممة لاكتشاف الأخطاء أو المخالفات التي قد تحدث.
2. التصحيحية: مصممة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات التي تم اكتشافها.

3. وقائية: مصممة لمنع حدوث الأخطاء والمخالفات في المقام الأول.

• مبادئ الرقابة الداخلية

تعتمد الرقابة الداخلية على المبادئ التالية (عبد المنعم محمود عيسى أبو طبل 1967، 29):

1. مبدأ الانفصال: يجب الفصل بين العمليات المالية والمحاسبية، أي أن التعامل مع النقد وتسجيل حركته يجب أن يتم من قبل أشخاص مختلفين.
2. مبدأ المسؤولية: يجب تحديد المسؤولية عن أداء الوظيفة بشكل واضح حتى لا يكون هناك مجال للشك أو الالتباس.
3. مبدأ الشك: لا ينبغي أن نعلق الكثير من الثقة على فرد واحد. لقد ارتكب المسؤولون أو الموظفون الموثوق بهم جميع عمليات الاحتيال تقريباً.
4. مبدأ التناوب: يجب أن يكون مبدأ التناوب المتعلق بنقل الموظفين من وظيفة إلى أخرى هو القاعدة التوجيهية غير المرنة.
5. مبدأ المراجعة: يجب أن يتم ترتيب العمل بحيث يتم فحص العمل الذي يقوم به أحد الموظفين على الفور من قبل موظف مستقل آخر.
6. مبدأ التوضيح: يجب وضع قواعد واضحة ومحددة جيداً واتباعها عملياً، فيما يتعلق بالتعامل مع النقد، والطلب، والاستلام، وإصدار البضائع، وما إلى ذلك.
7. مبدأ التوثيق: يجب أن يكون ترتيب العمل بطريقة بحيث يتم الاحتفاظ بسجل مكتوب للدور الذي يلعبه كل موظف، ويجب أن يمر العمل من خلال عدة أيدي بطريقة محددة جيداً.

• مزايا الرقابة الداخلية

يحقق تطبيق الرقابة الداخلية الفوائد التالية لمختلف الأطراف:

1. تساعد الرقابة الداخلية على حماية أصول الشركة من سوء الاستخدام والسرقة والحوادث.
2. تساعد الرقابة الداخلية على تنفيذ سياسات الإدارة لتحقيقها أهداف الشركات.
3. تساعد الرقابة الداخلية المدقق في عمله، حيث تكشف كافة الأخطاء والاحتمالات التي ترتكب في دفاتر الحسابات.
4. الرقابة الداخلية تساعد على زيادة دقة وموثوقية البيانات المالية ودفاتر الحسابات.
5. تساعد الرقابة الداخلية على تنظيم عمل الموظفين من خلال تقسيم العمل بين الموظفين بطريقة علمية مما يساعد على جعل الأعمال اليومية للموظفين فعالة.
6. تساعد الرقابة الداخلية الإدارة على إعداد وتنفيذ خطط فعالة من خلال توفير المعلومات الصحيحة والواقعية.
7. تساعد الرقابة الداخلية على ممارسة الضغط الأخلاقي على الموظفين.

ثالثاً: مفهوم وأهمية تقويم الأداء

ليس هنالك معنى محدد أو دقيق لتعريف كلمة تقويم، ويرجع الاختلاف لتعدد الآراء واختلاف القصد المراد من وراء الكلمة نفسها، فنجد هنالك عدة معاني نوردتها كالآتي:

التعريف اللغوي: أصل الكلمة من الفعل قوم، وتعني عدل أو أزال الاعوجاج أو ثمن أو إعطاء حساب للأوقات أو للبلدان. المعنى الاصطلاحي: التقويم هو إعطاء حكم للأشياء ويختص بالسلوك والمهارات والاستعدادات وهو عملية شاملة ويركز على مجموعة من الأسس تتمثل في الشمولية والاستمرارية والتنوع والتكامل (عبد الرحمن، 2010، 94).

يُعرف تقويم الأداء بأنه فحص انتقادي تحليلي شامل للخطط والأهداف وطرق التشغيل لاستخدام الموارد البشرية يهدف إلى التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد واستخدامها بشكل أفضل وكفاءة عالية حتى يتم تحقيق الأهداف والخطط المرسومة (السقاف، والخولي، 2005، 344-345). كما عُرف بأنه تقويم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة الصناعية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وذلك على المشروع نفسه وكذلك أثره على استراتيجية الاقتصاد القومي. (عبد الله، 1999، 190)

عُرف تقويم الأداء بأنه يتمثل في الخطوة الأخيرة في الدورة الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف، ثم وضع خطة أو برنامج زمني لتنفيذها، ثم إجراء تنظيم الوحدة الاقتصادية ومواردها الاقتصادية بضمن خطة تنفيذ تلك الأهداف، ثم الرقابة على التنفيذ بغرض حصر الانحرافات، ثم تقديم النتائج في النهاية (موسى، 1993، 25).

المراحل التي تمر بها عملية تقويم الأداء:

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية.
2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط، وإجراء عملية التقويم.
3. تحديد الانحرافات (الزبيدي، 2000، 84).

من أهداف تقويم الأداء كفاءة اختيار الأفراد الصالحين للترقية والحوافز، وتشجيع التنافس بين الأفراد والمنافسة بين الأقسام المختلفة، ومعرفة الأفراد الذين يمكن أن يتدرجوا في مناصب أعلى في المستقبل، وتزويد الإدارة بمعلومات مفصلة تلقي الضوء على السياسات المستقبلية للترقية والنقل والفصل والتدريب، ومساعدة المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة على اكتشاف الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها، ومساعدة الإدارة في قياس وتخطيط الأداء، وتزويد المستويات الإدارية المختلفة بوسائل قياس وتخطيط الأداء المتعلق بدائرة العمل (محمد، 2008، 38)، وتزويد إدارة المنشأة بمؤشرات متنوعة تفيد في اتخاذ القرار السليمة (فضالة، 1994، 26).

إن أول مرحلة في عملية التقويم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب. وتقسم مصادر المعلومات إلى (السياسي، 1998، 200):

المصادر الخارجية: وتضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تضم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة، وتتحصل عليها من محيطها الخارجي، وهي تنقسم إلى المعلومات العامة التي تتعلق بالوضع العامة للاقتصاد في فترة معينة كالتضخم، والمعلومات القطاعية المتعلقة بالقطاع والتي يتم نشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية (ساسي، 2006، 50).

المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقويم الأداء التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق. (كرخي، 2007، 48).

تتمثل أساليب تقويم الأداء في عدة أنواع منها:

- **التحليل المالي الأفقي:** يعرف بتحليل الاتجاهات والتغيرات المالية، ويتضمن هذا النوع من التحليل مقارنة الأرقام الفعلية للقوائم المالية على مدار عدد من السنين (الهادي، 2010، 29-30).
 - **التحليل المالي الرأسي:** (قوائم التوزيع النسبي): يتعلق هذا النوع بتحليل القوائم المالية في المدة الواحدة ويتطلب مقارنة البنود التفصيلية بإجمالي البنود في كلاً من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، أو أي قوائم أخرى حتى يمكن معرفة قيمة كل بند بالنسبة لإجمالي البنود (إبراهيم، 2007، 15).
 - **التحليل بالنسب والمؤشرات المالية:** هذا النوع من أهم مداخل التحليل المالي وهو الأداة التي تكشف نقاط الضعف والقوة في المركز مما يساعد في التوسع في مناطق القوة كما هو أداة رقابية لرقابة لاحقة، وتكمن أهميته في أنه يعمل على إيجاد علاقة بين متغيرين موجودين في القوائم المالية وذلك لأن البيانات والمعلومات مع القوائم المالية في الحسابات الختامية وحدها لا تكفي لتحقيق الغرض أو التقويم (ماهر، 1990، 84).
- وتتمثل النسب المالية في:
- **نسب السيولة:** هي النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل فإذا كانت قليلة يعني عدم مقدرة المنشأة على تسديد ديونها وقد تواجه عسر مالي وإذا كانت عالية يعني أن المنشأة غير قادرة على استغلال الأحوال بشكل مريح بمعنى أنها محتجرة موجوداتها المتداولة تدر عائد قليل لذلك فمن الأفضل أن تكون معقولة. (خان، والعزابية، 1995، 56).
 - **نسب الربحية:** تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح وعادة ما تستخدم الإرباح مقياساً لفاعلية السياسات التي تتبعها الإدارة وهي التشغيلية والتمويلية وتحسب على أساس علاقتها بالمبيعات والاستثمار (الراوي، 2000، 75).
 - **نسب النشاط:** وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها ومنها:

1. معدل دوران الأصول الثابتة.
2. معدل دوران المخزون.
3. معدل دوران إجمالي الأصول.
4. معدل دوران المدنيين.
5. معدل دوران الدائنين.

رابعاً: مخاطر الاستثمار

• تعريف المخاطر

للمخاطر تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، ومن بين هذه التعريفات ما يلي: درجة التقلب في العائد المتوقع، وتحديد آخر هو أن المخاطر هي احتمال "عرفت على أنها اختلاف العائد الفعلي للاستثمار قياساً بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار، فالأول هو العائد الحقيقي من الاستثمار المتاح، في حين يكون الثاني متوقعاً، إذ قد تحقق أو لا، وعلى وفق درجة المخاطر، لذلك ففي الحالات التي تنعدم فيها المخاطر تتساوى فيها العوائد المتوقعة مع العوائد الفعلية، وهي حالات نادرة جداً في الحالات الاقتصادية (الحسيني، 2000، 166).

كما تعرف المخاطر المالية على أنها احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطر عالية أيضاً أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطر ستكون منخفضة أيضاً.

كما عرفت على أنها إمكانية الحصول على عائد فعلي مختلف عن العائد المتوقع والتي تعني ببساطة بأن هناك تقلباً في عوائد الاستثمار، وهي كذلك درجة تقلب العوائد في المستقبل، فالأسهم الأشد خطورة يجب أن تكون عوائدها مرتفعة لتعويض المستثمر في حالة عدم التأكد من إيراداته المستقبلية.

• أهم أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركات

يوجد نوعان من المخاطر الكلية التي تواجه نشاط الشركات، وهما على النحو التالي:

1. مخاطر لا يمكن تجنبها بالتنوع (مخاطر منتظمة)

هي تلك المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار، ولهذه المخاطر عدد من الخصائص: تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل الكساد والتضخم، ارتفاع الفائدة، الأزمات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في المنطقة (رمضان، 2007، 25).

2. المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع (مخاطر غير منتظمة)

هي تلك المخاطر التي تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من شركة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين، ولا تؤثر على نظام السوق الكلي وتعرف كذلك بأنها، المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل ومن أمثلة تلك المخاطر: الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة، الحملات الإعلانية من المنافسين، تغير أذواق المستهلكين بالنسبة لسلعة أو خدمة هذه الشركة، ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك الشركة (خربوش، 2007، 30).

• مصادر المخاطر على مستوى الشركات

لا شك أن هناك عدة مصادر للمخاطر على مستوى الشركات، يمكن إيجازها في الآتي (الشريف، 2005، 33):

1. مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات.

2. مخاطر سعر الفائدة.

3. مخاطر السوق.

4. مخاطر القوة الشرائية.

5. مخاطر الإدارة.

• مسؤوليات إدارة المخاطر على مستوى الشركات

من مسؤوليات إدارة المخاطر وضع السياسات اللازمة لتطبيق مبادئ إدارة المخاطر، والالتزام بالضوابط الداخلية والعمليات الرامية إلى تحديد ومعالجة المخاطر التي تواجه الشركة، وإنشاء إطار متكامل لإدارة المخاطر لقياس وإدارة كافة جوانب المخاطر، وتشمل هذه المخاطر: مخاطر السيولة والملاءة المالية، و.... الخ وأيضاً التأكد من أن جميع الموظفين يدركون تماماً المخاطر داخل بيئة عملهم ومسؤولياتهم الشخصية، وتقديم تقارير منتظمة بالمعلومات ذات الصلة، بما في ذلك التوصيات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة التي تدعم الإدارة الفعالة للمخاطر.

خامساً: سوق الخرطوم للأوراق المالية

يعتبر سوق الخرطوم للأوراق المالية مؤسسة سودانية وطنية تُعنى بتنظيم ورقابة الأوراق المالية السودانية المدرجة من الأسهم أو الصكوك الحكومية أو الصناديق الاستثمارية. تأسس سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994، وشهدت مسيرة السوق مراحل عدة. بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ عام 1962، حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بشأنها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. عام 1982م تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب لينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شيء في هذا المجال حتى عام 1992م. بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في أغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادى بها البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993). تم تأسيس هيئة الأسواق المالية في عام 1992، وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلاً على قانون سوق الأوراق المالية لعام 1982 ولكن هذا القانون المعدل لم يف بـكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية. عام 1994 أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبه سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً. بدأ العمل في سوق التداول في شهر يناير من عام 1995م بعدد 34 شركة مدرجة، ارتفع عددها ليصل إلى 40 شركة في العام التالي. حقق السوق عام 1997 زيادة مقدرة في رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للأوراق المالية مما يعادل 31 مليون دولار أمريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي وتأسس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنشيط التعامل في سوق الأوراق المالية. عام 2003 تم إعلان مؤشر الخرطوم وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وإدراج سهم سود اتل تقاطعياً في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. في عام 2007 تم انضمام السوق لاتحاد البورصات الأفريقية في عام 2010 تم اعتماد السوق بصفة مراقب في اتحاد البورصات العربية. واعتمد بصفة عضو دائم عام 2011. في شهر نوفمبر عام 2015، تم شطب اسم السودان من قائمة الدول التي تعاني من قصور في استيفاء متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فضل التوم، 2010، 27).

• أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية (خليل، 2013، 29-30):

1. تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
2. تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني.
3. العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.
4. تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.
5. ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين.
6. اقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الأجل.

الدراسات السابقة:

- دراسة عثمان (2017): تناولت دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي، وهدفت الدراسة إلى معرفة وجود مخاطر الائتمان المصرفي في البيئة المصرفية السودانية والآثار الناتجة عنها، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التحليل المالي يساعد على تقييم الوضع المالي للمنشأة وتقييم قرارات استثمار والتمويل، وأن استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية.
- دراسة مختار (2015): تناولت الدراسة أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية، وهدفت الدراسة إلى تحديد إيجابيات ومناقص حوكمة الشركات وكيفية استخدامها في تحسين مستوى الشفافية بالقوائم المالية، إجراء دراسة ميدانية لمعرفة أثر ممارسة حوكمة الشركات الجيدة على شفافية القوائم المالية لبعض الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود إطار للحوكمة الفعالة يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات، وأن ممارسة أصحاب المصالح المختلفة للحوكمة يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية في القوائم المالية بالشركات.
- دراسة الصادق (2014): تناولت الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات لشركات المساهمة العامة السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وتفعيل حوكمة الشركات، ودراسة العلاقة بين الآليات المحاسبية والإدارية للإفصاح المحاسبي وأثرها في تفعيل حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة السودانية يحتوي على العناصر الضرورية لتفعيل حوكمة الشركات، وأن تطبيق الآليات المحاسبية والإدارية المتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية يدعم تطبيق حوكمة الشركات.
- دراسة عادل (2013) تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية، وهدفت الدراسة إلى دراسة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح، فعالية لجان المراجعة لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية يحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- دراسة سعود (2011): تناولت دور آليات حوكمة الشركات من حيث مفهومها وخصائصها ومسؤولياتها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية، وهدفت الدراسة إلى صياغة إطار فكري لإدارة الأرباح يوضح مفهومها ودوافعها والأساليب والممارسات التي تستخدمها الإدارة للتأثير على رقم صافي الربح والآثار المترتبة عليها وطرق اكتشافها وقياسها وعلاقتها بمعايير المحاسبة الدولية، وإجراء تأصيل نظري شامل لمفهوم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية والخارجية في إطار خصائصها ومسؤولياتها ودور هذه الآليات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها ويوجد تأثير جوهري بعلاقة ارتباط عكسية بين المراجعة الخارجية وممارسات إدارة الأرباح، يوجد تأثير جوهري بعلاقة ارتباط عكسية بين لجنة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح.
- دراسة هاشم (2010): تناولت الدراسة نموذج محاسبي مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية دراسة تحليلية تطبيقية، وهدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم وأهمية مدخل حوكمة الشركات ومبادئه، وإبراز دور المراجعة الداخلية والخارجية، ولجان المراجعة والإفصاح والشفافية في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المبادئ العامة والقواعد الأساسية تعتبر المصدر الرئيسي لتطبيق حوكمة الشركات تحد من صراع المصالح بين الفئات ذات الصلة، وتساعد حوكمة الشركات على توفير معلومات ملائمة وصادقة مما يحد من تعارض المصالح بين الفئات ذات الصلة بالمنشأة، ولجان المراجعة دورًا بارزًا في تفعيل قواعد حوكمة الشركات عن طريق تقييم عملية إدارة المخاطر والالتزام بأداء خدمات المراجعة فقط وعدم التركيز على الخدمات الاستشارية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات ذات صلة بهذه الدراسات وتناولت عدد من المتغيرات وبعضها ركز على موضوع حوكمة الشركات ودورها على شفافية القوائم المالية ولكن هذه الدراسة تناولت دور عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة في تقويم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية. كأول دراسة تتناول تأثير عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة في متغيرين هما تقويم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار. أما الدراسات السابقة فقد تطرق معظمها على أثر الرقابة الداخلية للحوكمة في متغير تابع واحد. بينما ركزت بعضها على مفهوم حوكمة الشركات بصفه عامة وربطه بمتغير تابع آخر في مكان تطبيق مختلف. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الإطار النظري وأدبيات الدراسة. بينما اختلفت عن الدراسات السابقة في مكان التطبيق والمتغيرات والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها. تأتي هذه الدراسة لتغطية الفجوة البحثية والمتمثلة في التناول والتركيز على دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وتقويم الأداء ومخاطر الاستثمار وهي الجوانب التي لم تغطيها الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي نسبةً لملائمة هذه المناهج لطبيعة الدراسة الحالية. استخدمت الدراسة تحليل SPSS الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات الشخصية والاساسية ومن ثم اختبار الفرضيات.

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم نتائج الدراسة عليها ويتمثل مجتمع البحث في العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية والبالغ عددهم 200 موظف حيث تم اختيارهم جميعاً بنظام الحصر الشامل. وتم تصميم استبيان وتحكيمه وتوزيعه وتم استرداد (190) استبانة وبلغت الاستبانات التالفة وغير المستردة (10) استبانات.

تحليل البيانات:

المحور الأول: عناصر الرقابة الداخلية

ولقياس دور عناصر الرقابة الداخلية يجب معرفة اتجاه آراء المبحوثين (جميع العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية) بالمستويات الإدارية الثلاثة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة المحور الثالث، ويتم حساب الوسيط لإجابات المستقصي عنهم عن محاور متغيرات الدراسة وهي:

المتغير الأول: عناصر الرقابة الداخلية.

المتغير الثاني: حوكمة الشركات.

المتغير الثالث: تقويم الأداء.

المتغير الرابع: تقليل مخاطر الاستثمار.

جدول (1): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الأول (عناصر الرقابة الداخلية)

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %							
		لا أو افق بشدة		لا أو افق		محايد		أوافق	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1.	تتمتع عناصر الرقابة الداخلية بالاستقلالية عن إدارة الشركات	11	5.8%	17	8.9%	20	10.5%	51	26.8%
2.	يتم اختيار أعضاء عناصر الرقابة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	3	1.6%	34	17.9%	26	13.7%	70	36.8%
3.	تضم لجنة الرقابة أعضاء من ذوي الخبرات الإدارية والمالية	0	0%	0	0%	11	5.8%	65	34.2%
4.	تسعي عناصر الرقابة الداخلية إلى ضمان توفر مستوى عال من جودة التقارير	0	0%	4	2.1%	14	7.4%	64	33.7%
5.	تتحقق لجان الرقابة الداخلية من الالتزام بالقوانين واللوائح في كل العمليات بالشركات.	0	0%	7	3.7%	8	4.2%	63	33.2%
6.	تسعي لجنة الرقابة الداخلية إلى تحسين عملية الاتصال بين المراجعين والإدارة التنفيذية بالشركات.	3	1.6%	6	3.2%	9	4.7%	84	44.2%

7.	تعمل لجنة الرقابة على التأكد من فاعلية عمليات تصميم هياكل الرقابة الداخلية بالشركات.	0	0%	0	0%	26	13.7%	61	32.1%	103	54.2%
8.	تعمل لجنة الرقابة على مراجعة السياسات الرقابية المتبعة في الشركات بشكل دوري.	0	0%	0	0%	22	11.6%	76	40%	92	48.4%
9.	تسعي لجنة الرقابة إلى ضمان جودة تقارير الاداء بالشركات.	0	0%	0	0%	10	5.3%	91	47.9%	89	46.8%
10.	تقوم عناصر الرقابة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء الشركات.	0	0%	5	2.6%	13	6.8%	56	29.5%	116	61.1%
11.	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة لعناصر الرقابة	0	0%	10	5.3%	9	4.7%	56	29.5%	115	60.5%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

من خلال جدول (1) يلاحظ الباحث أن معظم التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول التي ينص على " لجان المراجعة بالشركة" فإن الإجابات جاءت بالموافقة بشدة لجميع العبارات.

جدول (2): التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الأول (عناصر الرقابة الداخلية للحوكمة)

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المتنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1.	تتمتع عناصر الرقابة الداخلية بالاستقلالية عن إدارة الشركة.	4.02	4	1.21	أوافق
2.	يتم اختيار أعضاء عناصر الرقابة الداخلية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	3.76	4	1.11	أوافق
3.	تضم عناصر الرقابة الداخلية أعضاء من ذوي الخبرات الادارية والمالية.	4.54	5	0.60	أوافق
4.	تسعي لجنة الرقابة الداخلية إلى ضمان توفر مستوى عال من جودة تقويم الاداء.	4.45	5	0.72	أوافق
5.	تتحقق لجنة الرقابة الداخلية من الالتزام بالقوانين واللوائح في كل العمليات بالشركات.	4.47	5	0.75	أوافق
6.	تسعي لجنة الرقابة إلى تحسين عملية الاتصال بين المراجعين والإدارة التنفيذية بالشركات.	4.31	4	0.83	أوافق
7.	تعمل لجنة الرقابة على التأكد من فاعلية عمليات تصميم هياكل الرقابة الداخلية بالشركة.	4.41	5	0.72	أوافق
8.	تعمل لجنة الرقابة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركات بشكل دوري.	4.37	4	0.68	أوافق
9.	تسعي لجنة الرقابة إلى ضمان جودة تقارير الاداء بالشركات.	4.42	4	0.59	أوافق
10.	تقوم لجنة الرقابة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء الشركات.	4.49	5	0.74	أوافق
11.	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة الرقابة الداخلية.	4.45	5	0.82	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

من خلال جدول (2) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول التي ينص على " لجان المراجعة بالشركة " فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.76 – 4.54) والمتنوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرث فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة بشدة.

المتغير التابع: تقويم الأداء

لقياس دور تقويم الأداء يجب معرفة اتجاه آراء المستقصي عنهم بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالمتغير الثالث (تقويم الأداء)، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في جدول (3):

جدول (3): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير التابع تقويم الاداء

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أو اقل بشدة		لا أو اقل		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1.	يتم استخراج معلومات مالية ملائمة عن نسبة السيولة السريعة.	2	1.1%	0	0%	24	12.6%	39	20.5%	125	56.8%
2.	تتصف نسبة النقدية المفصح عنها بالدقة والوضوح.	0	0%	8	4.2%	7	3.7%	46	24.2%	129	67.9%
3.	تشير نسبة صافي رأس المال العامل إلى توفر سيولة كافية.	0	0%	15	7.9%	12	6.3%	58	30.5%	105	55.3%
4.	يتم تقديم معلومات مالية ملائمة عن هامش ربح الشركات.	0	0%	3	1.6%	5	2.6%	72	37.9%	110	57.9%
5.	تتوفر معلومات مالية ملائمة عن نسبة صافي الربح لدى الشركات.	0	0%	13	6.8%	10	5.3%	54	28.4%	113	59.5%
6.	يتم تقديم معلومات مالية موثوقة عن معدل العائد على الاستثمار.	0	0%	11	5.8%	12	6.3%	64	33.7%	103	54.2%
7.	تقدم الشركة معلومات كافية وملائمة عن نسبة هامش الربح الإجمالي.	0	0%	17	8.9%	6	3.2%	56	29.5%	111	58.4%
8.	يتم تقديم معلومات مالية ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار.	0	0%	4	2.1%	16	8.4%	77	40.5%	93	48.9%
9.	يتم توفير البيانات اللازمة عن نسب النشاط في الوقت المناسب.	0	0%	2	1.1%	24	12.6%	64	33.7%	100	52.6%
10.	يتم توفير بيانات ملائمة وموثوقة عن معدل دوران المدينين.	0	0%	12	6.3%	10	7.9%	75	39.5%	88	46.3%
11.	تتصف البيانات المتوفرة عن معدل دوران الأصول بالدقة.	0	0%	2	1.1%	8	4.2%	90	47.4%	90	47.4%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2024م.

من خلال جدول (3) يلاحظ الباحث أن معظم التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني التي ينص على "تقويم الأداء المالي بالشركة" فإن الإجابات جاءت بالموافقة بشدة لجميع العبارات.

جدول (4): التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير التابع

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1.	يتم استخراج معلومات مالية ملائمة عن نسبة السيولة السريعة.	4.50	5	0.79	أوافق
2.	تتصف نسبة النقدية المفصح عنها بالدقة والوضوح.	4.55	5	0.76	أوافق
3.	تشير نسبة صافي رأس المال العامل إلى توفر سيولة كافية.	4.33	5	0.91	أوافق
4.	يتم تقديم معلومات مالية ملائمة عن هامش ربح الشركة.	4.52	5	0.63	أوافق
5.	تتوفر معلومات مالية ملائمة عن نسبة صافي الربح	4.40	5	0.87	أوافق
6.	يتم تقديم معلومات مالية موثوقة عن معدل العائد على الاستثمار.	4.36	5	0.84	أوافق
7.	يقدم السوق معلومات كافية وملائمة عن نسبة هامش الربح الإجمالي.	4.37	5	0.92	أوافق
8.	يتم تقديم معلومات مالية ملائمة عن معدل العائد على الاستثمار.	4.36	4	0.73	أوافق
9.	يتم توفير البيانات اللازمة عن نسب النشاط في الوقت المناسب.	4.38	5	0.74	أوافق
10.	يتم توفير بيانات ملائمة وموثوقة عن معدل دوران المدينين.	4.26	4	0.86	أوافق
11.	تتصف البيانات المتوفرة عن معدل دوران الأصول بالدقة.	4.41	4	0.63	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

من خلال جدول (4) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الرابع التي تنص على (تقويم الأداء) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.26 – 4.55) والمنوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

المتغير الثالث: مخاطر الاستثمار:

لقياس دور مخاطر الاستثمار يجب معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة المحور الثالث، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة وذلك كما في جدول (5):

جدول (5): لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير الثالث: مخاطر الاستثمار

الرقم	العبرة	التكرار والنسبة %							
		لا أو اقل بشدة				أوافق			
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1.	تعمل إدارة المخاطر على تفعيل أساليب الرقابة	0	%0	1	%5	7	%3.7	51	%26.8
2.	تقوم إدارة المخاطر بفحص معاملات التسهيلات	0	%0	7	%3.7	4	%2.1	80	%42.1
3.	إدارة المخاطر تراقب تنفيذ العمليات المالية بالشركة	0	%0	11	%5.8	5	%2.6	69	%36.3
4.	تلتزم إدارة المخاطر بإعداد تقرير بالمخاطر التي تواجه الشركة	1	%0.5	1	%0.5	4	%2.1	58	%30.5
5.	إدارة المخاطر تعد الدراسات بغرض تجنب الخسارة المحتملة	0	%0	0	%0	1	%0.5	59	%31.1
6.	تقوم إدارة المخاطر بإعداد المخاطر المتوقعة بالشركة	0	%0	1	%0.5	6	%3.2	62	%32.6
7.	تسعى إدارة المخاطر إلى تكون المخصصات اللازمة لمعالجة المخاطر بالشركة	4	%2.1	2	%1.1	4	%2.1	41	%21.6
8.	توجد سياسات وإجراءات واضحة تساعد إدارة المخاطر في أداء مهامها	0	%0	7	%3.7	0	%0	72	%37.9
9.	تقوم إدارة المخاطر بتحديد ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري	0	%0	8	%4.2	8	%4.2	41	%21.6
10.	تقارير إدارة المخاطر تزيد من جذب المستثمرين بالشركة	0	%0	10	%5.3	11	%5.8	47	%24.7

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

من خلال جدول (5) يلاحظ الباحث أن معظم التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث التي ينص على "مخاطر الاستثمار بالشركة" فإن الإجابات جاءت بالموافقة بشدة لجميع العبارات.

جدول (6): التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير الثالث: مخاطر الاستثمار

ت	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1.	تعمل إدارة المخاطر على تفعيل أساليب الرقابة الداخلية	4.64	5	0.58	أوافق
2.	تقوم إدارة المخاطر بفحص معاملات التسهيلات	4.43	5	0.71	أوافق
3.	إدارة المخاطر تراقب تنفيذ العمليات المالية بالشركات	4.41	5	0.80	أوافق
4.	تلتزم إدارة المخاطر بإعداد تقرير بالمخاطر التي تواجه الشركات	4.62	5	0.61	أوافق
5.	إدارة المخاطر تعد الدراسات بغرض تجنب الخسارة المحتملة	4.68	5	0.48	أوافق
6.	تقوم إدارة المخاطر بإعداد المخاطر المتوقعة بالشركات	4.59	5	0.58	أوافق
7.	تسعى إدارة المخاطر إلى تكون المخصصات اللازمة لمعالجة المخاطر بالشركات	4.62	5	0.77	أوافق
8.	توجد سياسات وإجراءات واضحة تساعد إدارة المخاطر في أداء مهامها	4.51	5	0.69	أوافق
9.	تقوم إدارة المخاطر بتحديد ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري	4.57	5	0.76	أوافق
10.	تقارير إدارة المخاطر تزيد من جذب المستثمرين بالشركة	4.48	5	0.83	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

من جدول (6) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الخامس التي تنص على (مخاطر الاستثمار) فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.41-4.68) والمنوال (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

اختبار الفرضيات:

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار مربع كاي لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة عند مستوى دلالة (0.05) بين عناصر الرقابة الداخلية وتقويم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدفت هذه الفرضية إلى بيان دور عناصر الرقابة الداخلية في تقويم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وللتأكد من صحة الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن عناصر الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) وتقويم الأداء كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (7): تحليل الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وتقويم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية

مصدر الاختلافات	قيمة المعاملات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	اختبار (t)	مستوى المعنوية
$\hat{B}_0$	10.505								3.437	0.001
$\hat{B}_1$	0.796								12.493	0.000
الانحدار		3269.151	1	3269.151	156.066	0.673	0.454	0.451		0.000
الأخطاء		3938.092	188	20.947						0.000
المجموع		7207.242	189							0.000
معنوية										

$$Y = 10.505 + 0.796$$

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

يتضح من جدول (7) أن قيمة معمل الارتباط بلغت (0.673) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (تقويم الأداء) والمتغير المستقل (عناصر الرقابة الداخلية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.454) وهذا يعني 45% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تقويم الأداء) يكون تأثير المتغير المستقل (عناصر الرقابة الداخلية) بينما (55%) يعود إلى عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج، وأن مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلى قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (عناصر الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (تقويم الأداء)، ونجد أن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (10.505) وهي قيمة المتغير التابع (تقويم الأداء) المقدر عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير التابع (تقويم الأداء) يساوي (0.796) وهذا يعني زيادة المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدلات (0.796)، ونلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من (5%) وعليه يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (عناصر الرقابة الداخلية) لها تأثير علي (تقويم الأداء).

ومما سبق يستنتج أن الفرضية الثانية التي تنص على "توجد علاقة عند مستوى دلالة (0.05) بين عناصر الرقابة الداخلية وتقويم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية" قد تحققت.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة عند مستوى دلالة (0.05) بين عناصر الرقابة الداخلية ومخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدفت هذه الفرضية إلى بيان دور عناصر الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن عناصر الرقابة الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) ومخاطر الاستثمار كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (8): تحليل الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية ومخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية

مصدر الاختلافات	قيمة المعاملات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	اختبار (t)	مستوى المعنوية
$\hat{B}_0$	21.698								10.603	0.000
$\hat{B}_1$	0.500								11.729	0.000
الانحدار		1291.711	1	1291.711	137.576	0.650	0.423	0.419		0.000
الأخطاء		1765.152	188	9.389						0.000
المجموع		3056.863	189							0.000
معنوية										

$$Y = 21.698 + 0.500X$$

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معمل الارتباط بلغت (0.650) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير التابع (مخاطر الاستثمار) والمتغير المستقل (عناصر الرقابة الداخلية) كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.423) وهذا يعني 42% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مخاطر الاستثمار) يكون تأثير المتغير المستقل (عناصر الرقابة الداخلية) بينما (58%) يعود إلى عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج، كما يتضح أن مستوى المعنوية (0.000) وهو أقل من (5%) وهذا يقودنا إلى قبول الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار، مما يعني توجد فروق معنوية بين المتغير المستقل (عناصر الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (مخاطر الاستثمار)، وأن قيمة الحد الثابت للنموذج بلغت (21.698) وهي قيمة المتغير التابع (تقويم الأداء) المقدر عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر، ونجد أن ميل المتغير التابع (مخاطر الاستثمار) يساوي (0.500) وهذا يعني زيادة المتغير المستقل تؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدلات (0.500)، ونلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من (5%) وعليه يقبل الفرض البديل أي أن هذه القيمة لها تأثير معنوي ويعني أن (عناصر الرقابة الداخلية) لها تأثير على (مخاطر الاستثمار). مما يؤكد صحة الفرضية وبالتالي قبولها.

الخاتمة:

النتائج:

- استناداً على نتائج التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- يتطلب تحقيق أقصى فعالية ممكنة للجان الرقابة الداخلية خفض المخاطر وتعظيم الأرباح وتعزيز السلوك السليم، وتجنب المحسوبية، ووضع الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة لهم، وذلك حسب مؤهلاتهم العلمية والشخصية، مما يزيد من ثقة المجتمع المحيط بالمؤسسة، ويضمن رضى أصحاب المصالح، ويحقق الثقة العالية بين العملاء، ويحقق رضى الموظفين، ويحفظ السمعة الطيبة للمنظمة، وبالتالي يضمن تحقيق الأهداف القريبة والمتوسطة وبعيدة المدى.
- عناصر الرقابة الداخلية للحكومة تمثل أحد ركائز جودة التقارير وذلك بتوفيرها لمعلومات حقيقية وعادله وذات جودة عالية عن الأداء التشغيلي والمركز المالي للشركات.
- توفر عناصر الرقابة مستوى عالي من جودة مراقبة النشاط والأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تطبيق قواعد حوكمة الشركات يساعد في تطوير وتحسين الأداء الوظيفي بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تطبيق قواعد حوكمة الشركات يساعد على تقليل مخاطر الاستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تطبيق قواعد حوكمة الشركات يؤدي لتفعيل عملية تقويم الأداء بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- استخدام الحوكمة يؤدي إلى تحسين الاستثمارات داخل الشركة وبالتالي تحقيق أرباح عالية للمستفيدين.

التوصيات:

- بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:
- العمل على تحقيق أقصى فعالية ممكنة للجان الرقابة الداخلية لخفض المخاطر وتعظيم الأرباح وتعزيز السلوك السليم بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- على إدارات شركات سوق الخرطوم للأوراق المالية تجنب المحسوبية، ووضع الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة لهم حسب مؤهلاتهم العلمية والشخصية.
- العمل على تحقيق الأهداف من خلال زيادة ثقة المجتمع المحيط بالمؤسسة، وضمان رضى أصحاب المصالح، وتحقيق الثقة العالية بين عملاء سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- ضرورة تحقيق رضى الموظفين والحفاظ على السمعة الطيبة لسوق الخرطوم للأوراق المالية.
- العمل على نشر الوعي في أوساط سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية عناصر الحوكمة الداخلية وأحكام عمليات الرقابة الداخلية وضرورة الالتزام بأساسيات حوكمة الشركات التي تقوم على السلوك الأخلاقي والمساءلة.
- العمل على تدريب الموظفين سوق الخرطوم للأوراق المالية على الأساليب الحديثة للرقابة الداخلية مع ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لتقييم الأداء.

مقترحات لمزيد من الدراسات المستقبلية:

- إجراء مزيد من الدراسات عن دور عناصر الرقابة الداخلية لحكومة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- دراسة أفضل الممارسات والتجارب الدولية الناجحة في نظم الرقابة وحكومة الشركات لاستخلاص الدروس والعبر لتفعيل عملية تقويم الأداء وتقليل مخاطر الاستثمار بالشركات السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو طبل، عبد المنعم محمود عيسى. (1967). *المراجعة وأصولها العلمية والعملية*. دار النهضة العربية.
- أمين السيد، أحمد لطفي. (2010). *المراجعة وحكومة الشركات*. الدار الجامعية.
- التوم، خالد هاشم فضل. (2010). *نموذج محاسبي مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات بسوق الأوراق المالية*. الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في غير منشورة
- خان، محمد يونس، العزابية هشام صالح. (1995). *الإدارة المالية*. مركز الكتب الأردني.
- الراوي، خالد. (2000). *التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي*. دار الميسرة للنشر.
- الزبيدي، حضرة محمود. (2000). *التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*. مؤسسة الوراق للنشر.
- سامي اليأس سامي. (2006). *التسيير المالي والإدارة المالية*. دار وائل للنشر والتوزيع.
- سامح محمد رضا. (2011). دور لجان المراجعة كأحد دلائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 7 (1).
- السقاف، سمر محمد عمر، الخولي، عيبر فتحي. (2005). *التخطيط نحو التطوير القياس والتقويم*. منار التخطيط، المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم، شرم الشيخ، 17-21 أبريل.
- السيسي، صلاح الدين حسين. (1998). *نظم المحاسبة والرقابة وتقويم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية*. دار الوسام للطبع والنشر.
- الصادق، علي. (2014). *أثر الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات لشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية*. الخرطوم، السودان
- العاني صفاء أحمد، العزاوي، محمد عبد الله. (2009). *التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة*. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث حول إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، نسيان.
- عبد الرحمن، عادل خليل. (2013). *دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية*. الخرطوم: جامعة السودان للعلوم ولتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة
- عثمان، محمد بابكر. (2017). *دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي*. جامعة النيلين، الخرطوم، السودان
- فضالة، أبو الفتوح علي. (1994). *الهيكل التمويلية*. دار المكتبة العلمية للنشر والتوزيع.
- كرخي، مجيد. (1997). *تقويم الأداء*. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- اللوزي، سليمان أحمد وآخرون. (1997). *إدارة البنوك*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ماهر، أحمد. (1990). *إدارة الموارد البشرية*. الدار الجامعية للنشر.
- مختار، طارق. (2015). *أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية -دراسة ميدانية*. جامعة عين شمس، كلية التجارة، *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد الأول، الجزء الأول السنة التاسعة عشر أبريل.
- معروف، هادي مسعود. (2010). *دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح*. القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة.
- موسى، أحمد محمد. (1993). *مؤشرات تقييم الأداء في قطاع الأعمال*. دار النهضة للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Demirag, I.S., & Wright, M. (2000). *Corporate Governance: Overview and Research agenda*. British Accounting Review, p.15

ثالثاً: رومنة المراجع العربية

- Abw Tbl, 'Ebd Almn'em Mhmwd 'Eysa. (1967). *Almraj'eh Waswlha Al'elmyh Wal'emlyh*. Dar Alnhdh Al'erbyh.
- Al'eany Sfa' Ahmd, Al'ezawy, Mhmd 'Ebd Allh. (2009). *Altdqyq Aldakhly Fy Zl Etar Hwkmh Alshkrat Wdwrh Fy Zyadh Qymh Alshkrh. Bth Mqdm Llm'etmr Al'elmy Althalth Hwl Edarh Mnzmat Ala'emal: Althdyat Al'ealmyh Alm'easrh, Jam'eh Al'elwm Alttbyqyh Alkhash, Klyh Alaqtad Wal'elwm Aledaryh, Alardn, Nsyen*.
- Allwzy, Slyman Ahmd Wakhrwn. (1997). *Edarh Albnwk. Dar Alfkr Lltba'eh Walnshr Waltwzy'e*.
- Alrawy, Khalid. (2000). *Althlyl Almaly Llqwa'em Almalyh Walefsah Almhasby. Dar Almysrh Llnshr*.
- Alsdaq, 'Ely. (2014). *Athr Alefsah Almhasby Fy Tfeyl Hwkmh Alshkrat Lshkrat Almsahmh Almdrjh Fy Swq Alkhrtwm Llawraq Almalyh. Alkhrtwm, Alswdan*

- Alsqaif, Smr Mhmd 'Emr, Alkhwla, 'Ebyr Fthy. (2005). Altkhtyt Nhw Alttwyr Alqyas Waltqwym. Mnar Altkhtyt, Alm'etmr Al'erby Alawl Hwl Astshraq Mstqbl Alt'elym, Shrm Alshykh, 17-21 Abryl.
- Alsasy, Slah Aldyn Hsyn. (1998). Nzm Almhasbh Walrqabh Wtqwym Alada' Fy Almsarf Walm'essat Almalyh. Dar Alwsam Lt'b'e Walnshr.
- Altwm, Khald Hashm Fdl. (2010). Nmwdj Mhasby Mqtrh Lt'feyl Qwa'ed Hwkmh Alshrkak Bswq Alawraq Almalyh. Alkhrtwm: Jam'eh Alnylyn, Klyh Aldrasat Al'elya, Rsalh Dktwrah Fy Ghyr Mnshwrh
- Alznydy, Hdrh Mhmwd. (2000). Althlyl Almaly, Tqyym Alada' Waltbn'e Balfshl. M'essh Alwraq Lnshr.
- Amyn Alsyd, Ahmd Ltfy. (2010). Almraj'eh Whkwmmh Alshrkak. Aldar Aljam'eyh.
- 'Ebd Alrhmn, 'Eadl Khlyl. (2013). Dwr Ljan Almraj'eh Fy Alhd Mn Mmarsh Edarh Alarbah Wathrh Fy Jwdh Altqaryr Almalyh. Alkhrtwm: Jam'eh Alswdan Ll'elwm Wltnwlyjya, Klyh Aldrasat Al'elya, Rsalh Dktwrah Ghyr Mnshwrh
- 'Ethman, Mhmd Babkr. (2017) Dwr Alasalyb Alhdythh Llthlyl Almaly Fy Tqlyl Mkhatr Ala'etman Almsrfy. Jam'eh Alnylyn, Alkhrtwm, Alswdan
- Fdadh, Abw Alftwh 'Ely. (1994). Alhyakl Altmwylyh. Dar Almkthb Al'elmyh Lnshr Waltwzy'e.
- Khan, Mhmd Ywns, Al'ezabyh Hsham Salh. (1995). Aledarh Almalyh. Mrkz Alktb Alardny.
- Krkhy, Mjyd. (1997). Tqwym Alada'. Dar Almnahj Lnshr Waltwzy'e.
- Mahr, Ahmd. (1990). Edarh Almward Albshryh. Aldar Aljam'eyh Lnshr.
- M'erwf, Hady Ms'ewd. (2010). Dwr Alyat Hwkmh Alshrkak Fy Alhd Mn Almmarsat Alsbyh Ledarh Alarbah. Alqahrh: Jam'eh Hlwan, Klyh Altjarh Wedarh Ala'emal, Rsalh Majstyr Ghyr Mnshwrh.
- Mkhtar, Tarq. (2015). Athr Mmarsh Hwkmh Alshrkak 'Ela Shfafy Alqwa'em Almalyh -Drash Mydanyh. Jam'eh 'Eyn Shms, Klyh Altjarh, Mjhl Alfkr Almhasby, Al'edd Alawl, Aljz' Alawl Alsnh Altas'eh 'Eshr Abryl.
- Mwsa, Ahmd Mhmd. (1993). M'eshrat Tqyym Alada' Fy Qta'e Ala'emal. Dar Alnhdh Lnshr.
- Samh Mhmd Rda. (2011). Dwr Ljan Almraj'eh Kahd D'ea'em Alhwkmh Fy Thsyn Jwdh Altqaryr Almalyh. Almjhl Alardnyh Fy Edarh Ala'emal, 7(1).
- Sasy Alyas Sasy. (2006). Altsyyr Almaly Waledarh Almalyh. Dar Wa'el Lnshr Waltwzy'e.